

## من وزير الإقتصاد والمالية إلى

**الموضوع :** حول وجوب استعمال قسائم طلبات التزوّد من قبل شركات التجارة الدولية  
والمؤسسات الصناعية المصدّرة كليًا.

**المرجع :** مكتبكم بتاريخ 17 فيفري 2014.

تضمّن مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه طلب معرفة:

- هل يتعيّن على شركات التجارة الدوليّة المطالبة بقسائم طلبات التزوّد بالنسبة  
لبيوعاتها للشركات الصناعية المصدّرة كليًا ،

- وهل يشمل هذا الإجراء الشركات الصناعية المصدّرة كليًا بالنسبة لعمليات المناولة  
لدى شركات صناعيّة أخرى مصدّرة كليًا.

وجواباً، يشرفني إعلامكم أنّه طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل يستوجب على كلّ  
مزوّد ينجز بيوعات بتوقيف العمل بالأداءات والمعاليم على أساس الشهادة العامّة أن تكون  
بحوزته أصول قسائم طلبات التزوّد الواجب تقديمها من قبل المنتفع بالإمتياز.

وفي صورة عدم إحترام هذا الواجب تستوجب على المزوّد خطيّة جبائية إدارية تساوي  
50% من مبلغ الأداء والمعلوم موضوع توقيف العمل.

غير أنّه لا تتمّ مطالبة المؤسسات الصناعية المصدّرة كليًا وشركات التجارة الدولية  
المصدّرة كليًا بقسائم طلبات التزوّد بالنسبة إلى إقتناءاتها من البضائع لدى المؤسسات  
الصناعيّة المصدّرة كليًا الناشطة تحت أنظمة ديوانية خاصّة بإعتبار أنّ هذه العمليات تتمّ  
بتراخيص مسبقة من المصالح الديوانية وعلى أساس تصاريح تفويت وتعهّد مكتتبية من قبل

الأطراف المعنية في الغرض وأن الوجهة النهائية للشراءات المنتفعة بتوقيف العمل بالأداءات والمعاليم هي التصدير.

كما لا يستوجب الاستظهار بقسائم طلبات تزود بالنسبة لعمليات المناولة المنجزة بين المؤسسات الصناعية المصدرة كلياً باعتبار أن هذه العمليات تتم تحت المراقبة الديوانية.

وتقبلوا، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسّلام

عن وزير الإقتصاد والمالية  
وبتفويض منه

المدير العام للمؤسسات  
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي